العوامل المؤثرة في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣

فيصل مخيط أبو صليب(*)

ملخص: في الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 قامت دولة الكويت باتخاذ قرار تأييد هذه الحرب ودعمها من خلال قيامها بتقديم التسهيلات اللوجستية في أراضيها للقوات الأمريكية التي قامت بشن الحرب على العراق؛ حيث قامت الكويت بتخصيص نحو 60% من أراضيها لاستخدام القوات الأمريكية المشاركة في الحرب، كما قامت الكويت بتقديم الدعم المالي لهذه الحرب من أجل تحقيق هدف إسقاط نظام صدام في العراق، في الوقت الذي رفضت فيه دول مجاورة للعراق مثل المملكة العربية السعودية وتركيا المشاركة في هذه الحرب. هذا البحث يتضمن دراسة عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية من خلال تحليل قرار دولة الكويت تجاه الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، ويركز البحث بشكلٍ رئيس على تحليل العوامل المؤثرة في قرار الكويت المتعلق بدعم الحرب الأمريكية على العراق، سواء كانت هذه العوامل على الصعيد الداخلي في الكويت أم في المستويين الإقليمي والدولي.

المصطلحات الأساسية: السياسة الخارجية الكويتية، عملية صنع القرار واتخاذه، العوامل الداخلية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، العوامل الخارجية المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، الحرب الأمريكية على العراق.

المقدمة:

يقدم هذا البحث دراسة تحليلية لقرار دولة الكويت المتعلق بتأييد الحرب

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. drabusalaib@hotmail.com

الأمريكية على العراق ودعمها لإسقاط نظام صدام حسين في عام 2003، وذلك من خلال البحث في العوامل الرئيسة التي دفعت الكويت لاتخاذ هذا القرار.

ويشتمل هذا البحث على ثلاثة أقسام رئيسة: الأول يحدد عناصر البحث، ويوضح القسم الثاني العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ دولة الكويت لقرار تأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، ويتضمن القسم الثالث نتائج البحث وتوصياته.

أولاً – عناصر البحث:

يتكون هذا البحث من سبعة عناصر رئيسة، هي: طبيعة مشكلة البحث، والهدف من هذا البحث، والدراسات السابقة، وأهمية هذا البحث، وأسئلة البحث، ومنهج البحث المستخدم، والإطار النظري للبحث.

1 – طبيعة مشكلة البحث:

تقع دولة الكويت ضمن منطقة جيوسياسية حيوية وغاية في الأهمية بالنسبة إلى العالم أجمع، وهي منطقة الخليج العربي، وترجع أهمية هذه المنطقة إلى الثروة الهائلة من المواد الخام الموجودة فيها؛ حيث تحتوي هذه المنطقة على ثلثي احتياطيات العالم من النفط الخام، كما أن دول منطقة الخليج تنتج نحو 25% من الإنتاج العالمي للنفط، إضافةً إلى احتواء هذه المنطقة على 36% من الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي. وتمتلك الكويت وحدها نحو 10% من الاحتياطي النفطي العالمي. كما تعود أهمية هذه المنطقة إلى موقعها الجغرافي المميز الذي يؤهلها لأداء دور تجاري واستراتيجي رئيس على مستوى العالم؛ حيث يعتبر هذا المسطح المائي للخليج، الذي يبلغ طوله 600 ميل ويفصل إيران عن شبه الجزيرة العربية، أحد أهم الممرات المائية الاستراتيجية في العالم (Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheets, 2003; Pollack, 2007:2).

لذلك فقد أدت هذه العوامل الاقتصادية والجيوسياسية دوراً كبيراً في جعل منطقة الخليج مسرحاً للصراعات الدولية وبؤرةً للتوترات السياسية في النظام السياسي الدولي، وهو الأمر الذي يتطلب من دول هذه المنطقة العمل على رسم سياساتها الخارجية بشكلٍ يوازن بين هذه الاعتبارات من جهة، ومصالحها الاستراتيجية من جهة أخرى.

ودولة الكويت – بوصفها إحدى دول هذه المنطقة – استطاعت خلال المراحل

المختلفة تشكيل سياسة خارجية تمكنت – إلى حد كبير – من تحقيق المصالح الاستراتيجية لدولة الكويت وحفظ أمنها وبقائها في هذه المنطقة المتوترة من العالم. وقد مرت منطقة الخليج بأزمات سياسية عاصفة كان لها انعكاسات واضحة على العلاقات الخارجية لدول هذه المنطقة، وكذلك على الأوضاع الداخلية فيها. ومن بين هذه الأحداث الرئيسة التي مرت بها المنطقة كانت الحرب الأمريكية على العراق، التي أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين في عام 2003. وكان لدولة الكويت دور مهم في هذه الحرب من خلال سماحها للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام جزء كبير من أراضيها قاعدة انطلاق للقوات الأمريكية في هذه الحرب.

وقامت الكويت بتخصيص نحو 60% من أراضيها لانطلاق القوات الأمريكية في العملية العسكرية التي أطلق عليها Operation Iraqi Freedom (OIF)، واستهدفت إسقاط نظام صدام، وقامت الكويت خلال هذه العملية باستضافة نحو 250,000 جندي أمريكي على أراضيها، كما قامت بالسماح للقوات الأمريكية باستخدام اثنتين من قواعدها العسكرية الجوية، هما قاعدة علي السالم وقاعدة أحمد الجابر، إضافة إلى مطار الكويت الدولي والموانئ البحرية، واعتُبر المعسكران الأمريكيان في الكويت – وهما معسكر الدوحة ومعسكرعريفجان – مقرين رئيسين للقيادة العسكرية للقوات الأمريكية في هذه الحرب، كما قامت الكويت بتقديم 266 مليون دولار كدعم مالي لعملية OIF (Katzman, 2005: 2).

وقد أدى اتخاذ الكويت لهذا القرار إلى تسهيل العمليات العسكرية الأمريكية على العراق وإسقاط نظام صدام في عام 2003؛ الأمر الذي نتج منه انعكاسات مهمة على المنطقة بشكل عام وعلى الكويت بشكل محدد. وبناءً عليه، فإن طبيعة مشكلة البحث الرئيسة تتركز في بحث ودراسة القرار الكويتي المتعلق بتأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، وذلك من خلال تحليل أهم العوامل التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار.

2 – أهداف البحث:

مما سبق، فإن هذا البحث لا يسعى إلى تحديد مظاهر الدعم الكويتي للحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، بل يهدف بشكلٍ محدد إلى تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية من خلال البحث في العوامل التي أدت لاتخاذ الكويت قرار تأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003.

3 – الدراسات السابقة:

يُلاحظ ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الكويتية بشكلٍ محدد؛ فهناك مثلاً دراسة عبدالرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (1993)، التي استعرض فيها المراحل الرئيسة لتطور السياسة الخارجية الكويتية؛ حيث قام بتحديد أهم الأحداث الرئيسة التي واجهت السياسة الخارجية الكويتية منذ استقلال دولة الكويت في عام 1961 حتى حدوث الغزو والاحتلال العراقي لها في عام 1990، وما تبع ذلك من تحركات للسياسة الخارجية الكويتية وجهود إقليمية ودولية أدت إلى تحرير دولة الكويت في عام 1991.

ولكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت بما فيها من منعطفات رئيسة، كان من أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، وما نتج عنها من انعكاسات واضحة على المنطقة أفرزت الحرب الأمريكية على العراق، التي أدت لإسقاط نظام صدام في عام 2003. ومن جانب آخر، فإن دراسة أسيري (1993) لم تركز بشكل كبير على تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية خلال مراحلها المختلفة.

وحقيقة الأمر أنه لاتوجد هناك دراسات سابقة تناولت موضوع دراسة قرارات السياسة الخارجية الكويتية وتحليلها، وبشكلٍ محدد فإنه لا توجد هناك دراسة سابقة قامت بتحليل وتفسير لقرار دولة الكويت المتعلق بالحرب الأمريكية على العراق في عام 2003؛ حيث نجد أنّ معظم الدراسات السابقة حول هذا الموضوع سعت إلى تحليل قرار الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق بشن الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام، ولم تركز على دراسة وتحليل قرار دولة الكويت المتعلق بدعم هذه الحرب. ومن هنا فإن هذا البحث يكتسب أهميته كونه يتناول موضوعاً لم يسبق التطرق له ودراسته في بحوث ودراسات سابقة.

4 – أهمية البحث:

كما ذكرنا فيما سبق، فإنه يمكن القول إنّ هذا البحث يكتسب أهمية كبيرة؛ كونه يعتبر من أولى المحاولات البحثية التي تهدف إلى دراسة و تحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية. وبشكل أشمل، تكمن أهمية هذا البحث في أنه يلقي الضوء على كيفية اتخاذ الدول الصغرى للقرارات الخارجية في علاقاتها

مع الدول الكبرى المتحالفة معها، وإذا ما كانت تملك القدرة على المناورة السياسية في هذه العلاقات، أم أنّ خياراتها في هذا الإطار تكون محدودة.

ويمكن القول إنه يمكن اعتبار هذا البحث مدخلاً أساسياً للدراسات المستقبلية التي تهدف إلى تحليل السياسة الخارجية الكويتية تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية؛ حيث يسهم هذا البحث في وضع إطارٍ شامل أو أساسٍ عام يمكن القياس عليه والمقارنة معه فيما يتعلق بمسارات السياسة الخارجية الكويتية في المراحل القادمة. كما يساعد مثل هذا البحث على التنبؤ بشكلٍ مسبق بقرارات السياسة الخارجية التي يمكن أن تتخذها دولة الكويت تجاه مختلف المواقف الخارجية التي يمكن أن تظهر مستقبلاً سواء على الساحة الإقليمية أو الدولية؛ مما يُسهم في تقليل هامش الخطأ والتحيز في القرارات المستقبلية في السياسة الخارجية الكويتية.

كما أنه يمكن اعتبار هذا البحث مدخلاً مهماً يساعد متخذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية على اتخاذ القرارات العقلانية Rational Decisions في المواقف التي يمكن أن تواجه الكويت في المراحل القادمة بشكل يحقق مصلحة السياسة الخارجية الكويتية وأهدافها. وتتضح أهمية مثل هذه البحوث العلمية في أنها تسهم في وضع الأساس المنهجي الذي يمكن أن يعتمد عليه متخذ القرار في تقييم المواقف المستقبلية والوصول إلى اتخاذ القرارت التي تحقق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

5 – أسئلة البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

– ما أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ دولة الكويت لقرار تأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003؟

– هل كانت دولة الكويت تملك القدرة على المناورة في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة التحضير للحرب الأمريكية على العراق؟

6 – منهج البحث:

يعتمد في هذا البحث على إطار بحث دراسة الحالة Case Study Research في محاولة لتحليل عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الكويتية، من خلال التركيز على دراسة حالة قرار الكويت تجاه الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003،

ومحاولة تحديد أهم العوامل المؤثرة في قرار الكويت دعم الحرب الأمريكية على العراق.

ويعتبر إطار بحث دراسة الحالة من أكثر الأطر البحثية شيوعاً واستخداماً؛ حيث إنه يساعد الباحث على التركيز على حالة معينة بشكلٍ أكثر عمقاً وتحليلاً (Burnham,Gilland, Grant Layton & Henry, 2004)، كما يُعتبر تحليل دراسة الحالة – مثلما يرى Stephen Van Evera (1997) – مناسباً لدراسة ظاهرة الحروب وحالاتها بشكلٍ عام.

ومن ثم، فإنه يمكن لإطار بحث دراسة الحالة أن يساعد بشكلٍ كبير في التركيز على حالة معينة لعملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية الكويتية؛ مما يسهم في وضع تصور أعمق وأشمل لكيفية تشكيل هذه السياسة وصنعها.

أما منهج البحث الذي سوف يستخدم في هذه الدراسة فإنه يقوم بشكلٍ رئيس على منهج تحليل عملية صنع القرار Decision Making Analysis Approach في محاولة لتعرف كيفية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية الكويتية، وتحديداً عملية اتخاذ دولة الكويت لقرار تأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003. ومنهج تحليل عملية صنع القرار يمكن أن يساعد في فهم الآلية التي يتخذ بها القرار في السياسة الخارجية الكويتية، كما أنه سوف يُسهم بشكلٍ كبير في تحديد الدوافع والمحركات التي تشكّل السياسة الخارجية لدولة الكويت، وذلك في محاولة للإجابة عن التساؤل الرئيس لهذا البحث، وهو: لماذا أيّدت دولة الكويت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003؟

أما عن مصادر المعلومات التي تستخدم في هذا البحث فإنها تشتمل على الكتب والتقريرات والمقالات والدراسات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، والمقابلات الشخصية التي يجريها الباحث، وذلك في محاولة للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

7 – الإطار النظري:

عملية اتخاذ القرار تعتبر – كما يرى محمد السيد سليم (2002:ج) – من أهم العمليات التي تميز تشكيل السياسة الخارجية التي تعتبر سلسلة من القرارات المتلاحقة التي تتخذ لمواجهة المواقف السياسية المختلفة، ويميّز سليم (2002: 3)

بين عملية اتخاذ القرار التي يرى أنها عملية الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة في لحظة معينة، وعملية صنع القرار التي تعتبر العملية التي تشتمل على مجموعة من التفاعلات التي تؤدي إلى اختيار أحد البدائل.

والقرارات في السياسة الخارجية غالباً ما تكون متأثرة بمجموعة من المتغيرات أو العوامل (مقلد، 1987: 190)، ويصنف K.J Holsti العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية إلى عوامل خارجية External factors وأخرى داخلية Domestic context، وتشتمل العوامل الخارجية على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الدولي وتركيبته، وأهداف أطراف النظام السياسي الدولي وسلوكه، وطبيعة المشكلات الدولية والإقليمية، والقانون الدولي والرأي العام العالمي، وأهداف الدول الأخرى وأفعالها، في حين تضم العوامل أو المتغيرات الداخلية الظروف الجغرافية والصفات العامة للدولة، مثل حجمها الجغرافي وعدد سكانها ودرجة نموها، والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المحلية، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي للدولة وأيديولوجيتها وفلسفتها السياسية والرأي العام المحلي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومؤسسات صنع القرار فيها (Holsti, 1995: 252- 281).

ويشير Holsti (1995) إلى أنّ طبيعة تركيب النظام السياسي الدولي تجبر الدول الصغيرة على الدخول في تحالفات سياسية مع القوى الكبرى مثلما كان هو الوضع خلال النظام ثنائي القطبية الذي كان سائداً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. كما أن سلوكيات معظم الدول وقراراتها الخارجية تتأثر إلى حد كبير بالسياسات التي تنتهجها دول أخرى والتي تؤثر في مصالحها الوطنية. وفي الوقت الذي تتأثر فيه قرارات القوى الكبرى بما يحدث في مختلف مناطق العالم، فإن الدول الصغيرة لا تتأثر قراراتها الخارجية إلا بسياسات الدول القريبة منها جغرافياً (Holsti, 1995).

ويعتقد Holsti (1995) بأن صفات الدولة وخصائصها الذاتية ودورها في النظام السياسي الدولي تعتبر من المؤثرات المهمة في كيفية اتخاذ قراراتها في السياسة الخارجية؛ حيث يمكن أن يؤدي البعد أو الانعزال الجغرافي لبعض الدول إلى اتخاذها لسياسات انعزالية وإلى تحصينها من التهديدات الأمنية، مثل حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر، وكذلك وضع بعض الدول في

منطقة الباسفيك الجنوبي خلال الفترة الحالية. كما أن مستوى قوة الدولة في النظام السياسي الدولي تعتبر من المحددات المهمة لطبيعة سلوكها الدولي؛ حيث إن الدول الكبرى في العالم لديها من المصالح والأهداف الدولية أكثر من غيرها من الدول الصغيرة، ولذلك فإن الدول الكبرى تكون مرشحة أكثر من غيرها لاستخدام القوة العسكرية لحماية هذه المصالح والأهداف الدولية، وكما يقول Holsti (1995: 257): إنه "كلما كبرت الدولة، زادت قوتها، وكلما زادت قوتها تشعبت أهدافها وزادت مصالحها التي تريد حمايتها، زادت مصالحها وأهدافها، زادت درجة احتمالية دخولها في صراعات ونزاعات مع الدول الأخرى " (Holsti, 1995: 256-257).

وينظر Holsti (1995) إلى تركيبة النظام السياسي الداخلي وطبيعته على أنها من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية؛ حيث تتركز عملية صنع القرار في الأنظمة الاستبدادية أو الفردية في شخص واحد وهو الرئيس أو الحاكم؛ مما يقلل بشكل كبير من القيود المفروضة على عملية صنع القرار واتخاذه؛ إذ يمكن للرئيس في ظل هذه الأنظمة اتخاذ قرارات خطيرة مثل استخدام الخيار العسكري خارجياً دون الخشية من المعارضة الداخلية أو احتمالية فقدانه لمنصبه السياسي، لكن في المقابل، فإن هذه القيود على عملية اتخاذ القرار تزداد في الأنظمة الديمقراطية والتعددية (Holsti, 1995).

ففي ظل الأنظمة السياسية البرلمانية، مثل النظام البريطاني، نجد أن هناك حزباً سياسياً واحداً، هو الذي يسيطر – في الغالب – على البرلمان، ومن ثم يكون قادراً على تشكيل الحكومة، ويتوافر لهذا النوع من الحكومات هامش كبير من الحرية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، ولكن على الرغم من ذلك يبقى تأثير المعارضة السياسية فعالاً – إلى حد كبير – في ظل هذه الأنظمة، كما أن سياسات الحكومة تكون مراقبة بشكلٍ مؤثر واحتمالية خسارتها في الانتخابات تبقى قائمة. وفي الأنظمة الرئاسية مثل النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك فصل واضح بين السلطات العامة، وعلى الرغم من أن الرئاسة التي تمثّل السلطة التنفيذية هي التي تتولى إدارة السياسة الخارجية وتنفيذها، فإن هناك سلطات دستورية ممنوحة للكونجرس الذي يمثّل السلطة التشريعية، تمكّنه من التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، ومنها سلطاته المتعلقة بالجوانب المالية وإقرار الموازنة، والمصادقة على المعاهدات الخارجية، وتشكيل لجان التحقيق، وسلطة إعلان الحرب (Holsti, 1995: 258).

ثانياً – أهم العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003:

بناءً على ما عرض في الإطار النظري لهذا البحث، يتضح أن عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية عادة ما تكون متأثرة بمجموعة من العوامل والمحددات، ويمكن تصنيفها إلى عوامل خارجية تتعلق بالبيئة الخارجية، وأخرى داخلية تتعلق بالظروف الداخلية. وسوف نعتمد بشكل رئيس – في هذا البحث – على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الخارجية ضمن "نموذج هولتسي" Holtsi في تحليل القرارات في السياسة الخارجية، الذي قدم في الصفحات السابقة. ولكن يجب تأكيد نقطة مهمة، وهي أن هذه العوامل السابقة الذكر، لها درجات متفاوتة من حيث التأثير في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وذلك بحسب طبيعة الموقف الخارجي، والأطراف الرئيسة المشتركة فيه.

1 – العوامل الخارجية:

أ – طبيعة النظام السياسي الدولي وتركيبته:

شهد النظام السياسي الدولي مراحل عدة لتطوره منذ ظهوره الذي يرجع إلى منتصف القرن السابع عشر، ويعتقد إسماعيل مقلد (2004) بأن هناك ثلاث مراحل رئيسة لتطور النظام السياسي الدولي؛ تمتد المرحلة الأولى من توقيع معاهدة وتسفاليا في عام 1648 حتى عام 1945. وشهدت هذه المرحلة تعدد الأقطاب الرئيسة فيها، وتمتد المرحلة الثانية من عام 1945 حتى عام 1991، وهي المرحلة التي أصبح فيها النظام السياسي الدولي ثنائي القطبية وشهد حرباً باردة بين القطبين الرئيسين: الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة. بينما بدأت المرحلة الثالثة للنظام السياسي الدولي، وهي ما يُطلق عليها النظام العالمي الجديد منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي ومازالت مستمرة، وهي المرحلة التي شهدت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى مهيمنة على النظام السياسي الدولي (مقلد، 2004: 40–51).

وقد أدى سقوط الاتحاد السوفييتي إلى تحول جذري في الأدوار التي تقوم بها القوى الدولية، وبرز نوع من الهيمنة الأمريكية على السياسة الدولية بمختلف مستوياتها، واستندت هذه الهيمنة الأمريكية إلى القدرات والإمكانات التي تمتلكها الولايات المتحدة في جميع المجالات سواء الاقتصادية منها أو العسكرية أو الثقافية

أو الدبلوماسية (سليم، 2008: 681). كما يعتقد زبغنيو بريجنسكي (2007) بأن تفوق الولايات المتحدة في المجالات الأربعة الحاسمة للنفوذ العالمي – وهي المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والحضارية – يجعلها هي القوة العالمية العظمى الوحيدة في ظل ما يسميه بريجنسكي "النظام الأمريكي العالمي" (بريجنسكي، 2007: 39).

وقد تزامن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي مع قيام الولايات المتحدة بقيادة التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وطرد القوات العراقية منها في عام 1991، وهو الأمر الذي أسهم في تأكيد الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، وكما يقول أسيري (1993: 358): إن الولايات المتحدة أصبحت "شرطياً دولياً جديداً" بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991.

ومن بين أهم النتائج الرئيسة لعملية تحرير دولة الكويت، أو كما أُطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" في عام 1991 على المستوى الإقليمي في منطقة الخليج، أن أصبحت الولايات المتحدة أكثر نفوذاً وتأثيراً ووجوداً من الناحية العسكرية في هذه المنطقة. كما أدت هذه الحرب إلى تدعيم العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، وفي مقدمتها دولة الكويت التي أدركت أهمية الدور الرئيس للولايات المتحدة في تحريرها من الاحتلال العراقي لأراضيها؛ مما ترتب على ذلك ظهور ترتيبات أمنية ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة عقب تحرير دولة الكويت.

وقد قامت الكويت في سبتمبر من عام 1991 بتوقيع اتفاقية أمنية ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات، واعتبرت هذه الاتفاقية سرية classified، وجددت لمدة عشر سنوات إضافية في سبتمبر عام 2001. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تنص صراحةً على التزام الولايات المتحدة بحماية الكويت في حال تعرضها للخطر، فإنها تشير إلى التشاور الثنائي في أوقات الأزمات، وإلى تكثيف التعاون بين الجانبين في مجال التدريب العسكري وتزويد الكويت بالأسلحة الأمريكية، كما تشير الاتفاقية إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة للتسهيلات العسكرية في الكويت (Katzman, 2005).

وبناءً على هذه الترتيبات التي برزت بعد تحرير الكويت في عام 1991 أصبح لدى الولايات المتحدة الأمريكية وجود عسكري في الكويت يتركز في عدد من القواعد والمعسكرات في أراضيها، من أهمها معسكر عريفجان وقاعدة

علي السالم والقاعدة البحرية ومعسكر فرجينيا، ومعسكر الدوحة (US military facilities in Kuwait, ND).

ومما سبق، فإنه يتضح أن الفترة الزمنية محل الدراسة في هذا البحث، التي شهدت قيام الولايات المتحدة بالتحضير للهجوم العسكري على العراق في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، تأتي في سياق الإطار الزمني للمرحلة الأخيرة من تطور النظام السياسي الدولي، التي شهدت ظهور القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

ولم تشهد هذه المرحلة الأخيرة لتطور النظام السياسي الدولي وجود منافسين حقيقيين للولايات المتحدة في السياسة الدولية، وحتى روسيا الاتحادية – وهي الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي السابق – سعت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر – من خلال رئيسها فلاديمير بوتين – إلى استثمار هذه الأحداث من خلال إظهار التأييد للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب من أجل تحقيق مكاسب في القضية الشيشانية والتخلص من نظام طالبان في أفغانستان، وكذلك أملاً في الحصول على الدعم الاقتصادي الأمريكي (سليم، 2008: 692)، وهو مايؤكده رئيس وزراء روسيا الأسبق يفجيني بريماكوف (2004) الذي يشير إلى أن رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين قدّم مساعدات كبيرة للولايات المتحدة في حربها في أفغانستان بغية تحقيق مصالحها في آسيا الوسطى (بريماكوف، 2004: 125–132)، كما تبنت روسيا سياسة براجماتية تجاه الحرب الأمريكية في العراق، وأكدت أنها ستواصل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية (المرهون، 2011: 32).

ويمكن القول إنه في ظل النظام السياسي الدولي أحادي القطبية تتقلص قدرة الدول الصغرى، ومنها الكويت، على المناورة السياسية واللعب على التوازنات الدولية والإقليمية. فقد كان لدى السياسة الخارجية الكويتية هامش من القدرة على المناورة خلال مرحلة الحرب الباردة، اتضح من خلال قدرتها على تحقيق التوازن في علاقاتها بالقطبين الرئيسين في تلك المرحلة، وهما الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة، وتحقيق قدر واضح من الاستقلالية وعدم التبعية للغرب والولايات المتحدة، والقدرة على تحقيق المكاسب السياسية من خلال الاستفادة من حالة الاستقطاب الدولي السائدة في تلك المرحلة.

ويتضح هذا الأمر خلال الحرب العراقية الإيرانية، مثلاً، عندما قامت طهران

بمهاجمة ناقلات النفط الكويتية، فيما عُرف حينها بـ "حرب الناقلات"؛ فقامت الكويت بالطلب الرسمي من الولايات المتحدة بتوفير الحماية لناقلاتها، وعندما رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، لجأت الكويت إلى الاتحاد السوفييتي السابق وعرضت عليه الطلب نفسه، وشكّل هذا التحرك الكويتي ضغطاً على الولايات المتحدة؛ فقامت بدورها بمراجعة موقفها ووافقت على طلب الكويت وقدمت الحماية لناقلاتها النفطية (Clark, 2004).

ولكن هذه القدرة على المناورة واللعب على التوازنات من جانب السياسة الخارجية الكويتية تقلصت بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى وحيدة في النظام السياسي الدولي، وتصاحب هذا الوضع الدولي مع قيام العراق بغزو الكويت واحتلالها، وقيادة الولايات المتحدة لعملية تحرير الكويت؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور علاقة تحالف استراتيجي واضحة بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد تحرير الكويت، كان من نتائجها – كما سبق ذكره – توقيع الاتفاقية الأمنية الثنائية بين البلدين، ووجود القوات العسكرية الأمريكية المكثف في الكويت.

وبناءً عليه، فإن هذا العامل الخارجي المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولي الذي غلب عليه شكل الأحادية القطبية والذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة التي قررت شن الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، لم يجعل للكويت، وهي الدولة الصغيرة، القدرة على المناورة السياسية في علاقتها الخارجية مع هذه القوة العظمى. وكما يرى محمد السيد سليم (2010) فإن "القطبية الأحادية ليست في صالح الدول النامية، حتى وإن كانت تلك الدول حليفة للقطب الأعظم، فكلما ازداد وتنوع الشركاء للدول النامية، زادت قدرتها على رسم واتباع سياسة مستقلة، وعلى تخفيف الضغوط التي قد يمارسها القطب الأعظم مستثمراً فرصة غياب القوى الموازنة" (سليم، 2010).

كما أن الدور الرئيس للولايات المتحدة في عملية تحرير الكويت في عام 1991 وما تبع ذلك من ترتيبات واتفاقيات أمنية ثنائية بين الكويت والولايات المتحدة ووجود عسكري أمريكي مكثف في الكويت أضعف – بشكل كبير – من قدرة الكويت على اتخاذ القرارات الخارجية المستقلة بشكلٍ كامل، خصوصاً إذا ما كانت هذه القرارات مرتبطة بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

ب – طبيعة المشكلات الإقليمية والدولية:

يعتبر الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990، من أهم و أبرز المشكلات التي شهدتها المنطقة العربية خلال القرن العشرين، ولا ينحصر تأثير الغزو العراقي للكويت في مظاهر الاحتلال التي دامت لمدة سبعة أشهر، بقدر ما يمتد هذا التأثير إلى النتائج والانعكاسات التي أدى إليها هذا الحدث الجلل على المنطقة بشكل عام، وعلى السياسة الخارجية الكويتية والعلاقات الكويتية العربية والعلاقات الكويتية العراقية بشكل محدد.

وقد أدى هذا الحدث المتمثل في الغزو العراقي للكويت، واستمرار نظام صدام حسين في السلطة، في الفترة التي أعقبت تحرير الكويت، إلى استمرار حالة التهديد والخطر العراقي على الأمن الوطني الكويتي. كما أحدث الغزو العراقي للكويت شرخاً وانقساماً عميقاً بين الدول العربية، وذلك عندما قامت دولة عربية بالاعتداء على دولة عربية أخرى واحتلال أراضيها، وما نتج عن ذلك من انقسام الدول العربية بين فريق مؤيد للنظام العراقي، وهو الفريق الذي أُطلق عليه من جانب الكويت بعد تحريرها "دول الضد"، وهي الأردن واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية والسودان وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا، وفريق آخر معارض للنظام العراقي ومؤيد للكويت في هذه القضية، ويتكون من دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان، إضافةً إلى دول عربية أخرى، وهي ومصر وسورية ولبنان والمغرب.

وأصبح الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الكويتية في المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت، يتمثل في السعي لعزل النظام العراقي عن محيطه الإقليمي واستمرار فرض الحصار الاقتصادي عليه. وقد حققت السياسة الخارجية الكويتية نتائج إيجابية بهذا الشأن في الفترة الأولى التي أعقبت تحرير الكويت، خصوصاً أنّ فرض الحصار الاقتصادي على النظام العراقي كان مرتبطاً بقرارات مجلس الأمن الدولي. ولكن من جانبٍ آخر، يمكن القول: إن الكويت قد شعرت من ناحيتها بأن مصطلح " دول الضد" الذي ظهر في الخطاب الرسمي للسياسة الخارجية الكويتية في أعقاب تحريرها في عام 1991، لن يحقق هدفها المتعلق بعزل النظام العراقي، بل إنه قد يؤدي إلى نتائج عكسية يمكن أن ينتج منها عزلة الكويت عن محيطها العربي.

لذلك فقد قامت الكويت بالسعي بشكلٍ تدريجي لإعادة علاقاتها مع دول الضد، وهو ما يشير إليه وزير الخارجية السوداني الأسبق مصطفى عثمان إسماعيل خلال

زيارته للكويت في عام 1998 عندما قال: إنّ "ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبدالله أبلغه بأن الكويت شطبت مصطلح دول الضد من قاموسها" (وزير خارجية السودان: الكويت شطبت مصطلح دول الضد، 1998).

ومن جانبه فقد سعى النظام العراقي السابق إلى كسر طوق العزلة الإقليمية، ونجح خلال الفترة التي أعقبت تحرير الكويت في تطبيع علاقاته مع بعض دول التحالف مع الكويت خلال فترة الغزو العراقي؛ حيث قامت كل دول مجلس التعاون الخليجي – باستثناء السعودية – وبدرجات متفاوتة بإعادة علاقاتها مع العراق ودعت لفك الحصار الاقتصادي عنه، وكانت عُمان أول دولة تفتتح سفارتها في بغداد في مايو 1991، كما قامت قطر بإعادة افتتاح سفارتها في العراق في أكتوبر 1992، واشتركت مع عُمان في تبادل الوفود الرسمية مع العراق. كما تحسنت العلاقات المصرية العراقية، وقام نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان بزيارة مصر في فبراير 2001، ووقعت اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين. كما بدأت العلاقات السورية العراقية تتحسن بالتدريج ابتداءً من عام 1997 (إدريس، 2003؛ عبدالعاطي، 2004).

ومن جانب آخر، فقد بدأت تظهر بعض المبادرات التي تهدف إلى تحقيق المصالحة بين الكويت والعراق؛ ففي أكتوبر 1996 دعا رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان الدول العربية إلى التضامن، مؤكداً أنّ الشعب العراقي يعاني الحرمان الكبير، وطالب برفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق (ميلكوميان، 2011: 278)، وفي مايو 2000 أعلن وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم عن مبادرة تضمنت بنوداً، من أهمها الدعوة لرفع الحصار الاقتصادي عن العراق، ودعوة العراق لحل قضية الأسرى الكويتيين، والدعوة لإعادة تطبيع العلاقات الكويتية العراقية. وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في قطر في نوفمبر 2000، نجحت قطر في إقناع الكويت والسعودية بتغيير عبارة "العدوان العراقي على الكويت" واستبدلت بها توصيفاً آخر وهو "الحالة بين الكويت والعراق" (إدريس، 2003؛ عبدالعاطي، 2004).

وفي القمة العربية التي عُقدت في عمّان في مارس 2001، توصل إلى صيغة لمشروع قرار يشكل الأساس للمصالحة بين الكويت والعراق، ويقوم على أساس تأكيد احترام دولة الكويت وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سيادة العراق ورفض الضربات العسكرية التي توجه له، وإيجاد حل لمشكلة الأسرى الكويتيين، والدعوة لرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وقد وافقت 16

دولة عربية، بما فيها الكويت والسعودية، على هذا القرار، في مقابل رفض العراق وبعض الدول العربية له (إدريس، 2003).

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، فقد بدأت الضغوط تتزايد في اتجاه كسر الحصار الاقتصادي على العراق، ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضي أصبح التأييد الدولي لهذا الحصار يضعف بشكل كبير، لسعي بعض الأطراف الدولية مثل روسيا وفرنسا للقيام ببعض الأعمال التجارية في العراق (Gause III, 2010: 121-122).

وبناءً عليه، فإنه يبدو أن السياسة الخارجية الكويتية قد واجهت صعوبات كبيرة في تحقيق أهدافها، ومن أهمها عزل نظام صدام حسين، خلال الفترة التي امتدت لعشرة أعوام منذ تحرير الكويت في عام 1991، حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، وخصوصاً في النصف الثاني من هذه الفترة، وذلك لعدة عوامل:

أولاً: أن الأصوات المطالبة بإلغاء الحصار الاقتصادي المفروض على النظام العراقي بدأت تتزايد على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً: أن كثيراً من الدول العربية والإقليمية والدولية، التي اتخذت موقفاً مؤيداً للكويت ومعارضاً لنظام صدام حسين في العراق خلال فترة الغزو، قامت بإعادة علاقاتها بشكلٍ أو بآخر مع هذا النظام.

ثالثاً: أنّ الضغوط العربية والإقليمية بدأت تتزايد على الكويت لإنهاء حالة القطيعة بينها وبين العراق، إضافة إلى قيام وسائل الإعلام العراقية والأخرى المؤيدة لها بتحميل الكويت مسؤولية معاناة الشعب العراقي وتبعاتها من جراء استمرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنّه يمكن القول إنّ سياسة الكويت الخارجية خلال هذه الفترة أصبحت مرهونةً ومرتبطةً بمواقف المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي، والموقف الأمريكي على الصعيد الدولي، وذلك لاعتبارٍ رئيس، وهو أنّ هاتين الدولتين استمرتا في اتخاذ مواقف المقاطعة تجاه نظام صدام خلال هذه الفترة. ولكن، في حقيقة الأمر، كان من الصعب التكهن بمستقبل العلاقات بين الكويت والعراق في ظل استمرار وجود نظام صدام في السلطة، وإذا ما كان في

مقدور الكويت الاستمرار في الموقف نفسه الرافض لتطبيع العلاقات مع النظام العراقي السابق، أم أن العلاقات كانت في طريقها لإعادة التأهيل والمصالحة.

وإن هناك من كان يرى أنّ متطلبات الاستراتيجية الدولية والمتغيرات الإقليمية خلال تلك المرحلة كانت تدفع الكويت باتجاه المصالحة مع النظام العراقي السابق، فلم يعد الصف الخليجي متماسكاً ضمن الموقف المعارض لنظام صدام، وأصبح لكل دولة خليجية – باستثناء السعودية – علاقات مع العراق في وجود نظام صدام في السلطة. لذلك فقد كانت السياسة الخارجية الكويتية أمام مأزق حقيقي، خصوصاً أنّ عودة العلاقات مع نظام صدام كانت من المحرمات بالنسبة إلى الرأي العام الكويتي، الذي كان مازال يعاني جراح الغزو العراقي (الشطي، 2001).

ومن هنا، فإنه يمكن القول إنّ الحرب الأمريكية التي استهدفت إسقاط نظام صدام في عام 2003 قد جاءت في توقيتها المناسب الذي أخرج الكويت من هذه الدائرة والضغوطات، ومن هذا المأزق السياسي تجاه علاقتها مع العراق في ظل وجود نظام صدام في السلطة، وهو ما يمكن أن يفسر اتخاذ الكويت للقرار المؤيد للحرب التي قادتها الولايات المتحدة في عام 2003 ضد النظام العراقي السابق بهدف إسقاطه.

وعلى الجانب الآخر، فإنه يمكن القول إنه من بين أهم وأخطر المشكلات التي شهدها النظام السياسي الدولي خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عام 2001، وذلك عندما قام مجموعة من أعضاء تنظيم القاعدة باختطاف طائرات مدنية أمريكية والاصطدام بها ببرجي التجارة العالمي في نيويورك؛ ما أدى إلى مقتل نحو 3000 شخص من المدنيين.

وقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 تأثيراتها الكبيرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم بشكلٍ عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكلٍ محدد؛ حيث أعلنت إدارة جورج دبليو بوش ما أُطلق عليه "الحرب على الإرهاب" The War on Terrorism التي أدت إلى الحرب على أفغانستان في عام 2001 وإسقاط نظام طالبان هناك، والحرب على العراق في عام 2003 وإسقاط نظام صدام.

ويشير بوب وودورد في كتابه "خطة الهجوم" على لسان الرئيس السابق جورج دبليو بوش، إلى أحداث 11 سبتمبر، بأن "بيرل هاربر القرن الحادي والعشرين وقع اليوم" (وودورد، 2004: 43). وقد كانت أحداث الحادي عشر من

سبتمبر نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، وتحديداً تجاه العراق (GauseIII, 2005)، وفي خطابه في حالة الاتحاد State of the Union Address في يناير 2002، أشار الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إلى أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تمثّل ما أطلق عليه "محور الشر" Axis of evil (Bush, 2002).

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر إلى حث جميع دول العالم على التعاون معها من أجل محاربة الإرهاب؛ حيث قال الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في مؤتمر صحافي في 6 نوفمبر 2001 " إما أن تكون معنا أو ضدنا في الحرب على الإرهاب" You are either with us or against us, (2001). وفي خطابه أمام الكونجرس في 20 سبتمبر 2001 يقول الرئيس جورج دبليو بوش: إنه "إما أن تكون معنا، أو تكون مع الإرهابيين. من اليوم وصاعداً، فإن أي دولة تقدم الملجأ والمأوى أو الدعم للإرهاب سوف يعتبر نظامها عدواً للولايات المتحدة الأمريكية" (Bush, 2001)؛ الأمر الذي يشير صراحةً إلى أن أي طرف لا يقوم بتقديم الدعم للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب فإنه يعتبر ضدها.

وبعد حربها على أفغانستان وإسقاط نظام طالبان في عام 2001، استهدفت إدارة بوش الابن العراق، وسعت إلى توسيع نطاق الحرب على الإرهاب بسعيها لإسقاط نظام صدام حسين هناك، وقامت الإدارة الأمريكية بالاعتماد على بعض المبررات في حربها على العراق، من أهمها اتهام نظام صدام بوجود علاقة تربطه بتنظيم القاعدة المسؤول عن اعتداءات 11 سبتمبر، واتهام النظام العراقي السابق ببناء أسلحة دمار شامل، إضافة إلى سعي الإدارة الأمريكية إلى تسويق مشروع نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وتغيير الأنظمة الاستبدادية في هذه المنطقة، وهو المشروع الذي ضمّن في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي أُصدرت في سبتمبر 2002 (أبوصليب، 2012).

ومما سبق، فإنّه يتضح أنّ الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 شكلت جزءاً مهماً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة خلال فترة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، التي كانت من أهم ركائزها الرئيسة الحرب على الإرهاب وتغيير الأنظمة الاستبدادية ونشر الحرية والديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. وقد كانت هناك إشارات واضحة من قبل الرئيس بوش الابن في أعقاب هجمات 11

سبتمبر، كما سبق ذكره، تتضمن تقسيم الدول إلى فريق مع الولايات المتحدة وفريق ضدها، ومن ثم فإنه يمكن القول إنّ دعم الكويت للولايات المتحدة في تحقيقها لهذه الاستراتيجية في المنطقة، لا يأتي من منطلق رد الجميل للدور الأمريكي الكبير في عملية تحرير الكويت فحسب، بقدر ما يرجع أيضاً إلى عدم قدرتها على معاداة الولايات المتحدة من خلال وضع نفسها في خانة الدول التي تقف ضدها، وهي الدولة التي تهيمن، كما ذكرنا آنفاً، على النظام الدولي أحادي القطبية.

وبناءً عليه، فإنه يتضح تأثير العامل المتعلق بطبيعة المشكلات الإقليمية والدولية في اتخاذ الكويت قرار تأييد الحرب الأمريكية على العراق؛ حيث إن كارثة الغزو العراقي للكويت لم تنته بتحريرها في عام 1991، ولكن نتائج هذه الكارثة أدت إلى إحداث ضغوطات كبيرة على السياسة الخارجية الكويتية، ومن ثم فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر وماتبعها من التحضير للحرب الأمريكية على العراق والسعي لإسقاط نظام صدام، بمنزلة الفرصة الذهبية للكويت التي يمكن أن تخرجها من هذه الضغوطات التي عانتها خلال مرحلة ما بعد التحرير. وقد بدا من الواضح أنّ المصلحة الأمريكية في العراق خلال مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر توافقت بشكلٍ كبير مع أهداف الكويت ومصلحتها الاستراتيجية التي تمثلت بإزالة التهديد العراقي للكويت.

وفي هذا السياق، يشير ثامر الصباح رئيس جهاز الأمن الوطني في الكويت إلى أن "الكويت قامت بدعم الولايات المتحدة في الحرب على العراق؛ لأن هذا القرار يحقق المصلحة الكويتية، ومن يلاحظ مثلاً الازدهار الاقتصادي الكبير الذي ظهر في الكويت وفي المنطقة عقب سقوط نظام صدام يدرك أنّ هذا القرار كان في مصلحة الكويت" (الصباح، 2007). كما يذكر عبدالعزيز الشارخ مدير المعهد الدبلوماسي في وزارة الخارجية الكويتية أن "الكويت سعت من وراء دعمها للولايات المتحدة في الحرب ضد العراق إلى تحقيق مصلحتها المتمثلة في إزالة تهديد نظام صدام تجاه الكويت، وقد نجحت الكويت في تحويل قضية العراق من كونها مشكلة تخص الكويت إلى قضية إقليمية تتعلق بالمنطقة بأسرها" (عبدالعزيز الشارخ، مقابلة شخصية، نوفمبر 12، 2013).

وبشكلٍ مجمل، فإنه يتضح أن طبيعة المشكلة الإقليمية المتمثلة في الغزو

العراقي للكويت ونتائجه، وطبيعة المشكلة الدولية المتمثلة في أحداث 11 سبتمبر ونتائجها وانعكاساتها على المنطقة، أسهمتا – بشكل كبير – في اتخاذ الكويت لقرارها تأييد ودعم الولايات المتحدة في حربها على العراق في عام 2003.

ج – العوامل الجغرافية ومواقف الدول الأخرى:

قدّم هولتسي Holtsi (1995) في نموذجه العوامل والصفات الجغرافية للدولة على اعتبار أنها من ضمن العوامل الداخلية المؤثرة في اتخاذ القرارات الخارجية، ولكن هذا البحث سوف يقدم العامل الجغرافي على أنه من بين العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاذ الكويت لقرارها تأييد الحرب الأمريكية على العراق، وسوف يركز على الموقع الجغرافي للكويت المجاور للعراق، وعلاقة هذا العامل بقرار الكويت دعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003.

وسوف يربط بين هذا العامل الجغرافي، وعامل آخر ذكره هولتسي Holtsi ضمن العوامل الخارجية المؤثرة في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وهو العامل المتعلق بمواقف الدول الأخرى وأفعالها، وسوف يركز هذا البحث على مواقف الدول المجاورة جغرافياً للعراق، وخصوصاً تركيا والسعودية، من الحرب الأمريكية على العراق، ومدى تأثير هذه المواقف على قرار الكويت دعم الولايات المتحدة في هذه الحرب.

فقد كانت دولة الكويت – بحكم موقعها الجغرافي – إحدى الدول المرشحة لتكون نقطة انطلاق رئيسة لتحرك القوات الأمريكية المشاركة في الحرب على العراق، وتحديداً من ناحية الهجوم العسكري البري للقوات الأمريكية، على اعتبار أن الكويت إحدى الدول الست التي لديها حدود مشتركة مع العراق، وهذه الدول إضافة، إلى الكويت، هي السعودية وإيران والأردن وسوريا وتركيا. ويشترك العراق مع إيران في حدود جغرافية تبلغ (1,458 كم)، والسعودية (814 كم)، وسوريا (605 كم)، وتركيا (352 كم)، والكويت (240 كم)، والأردن (181 كم) (CIA World Fact book, Iraq, ND).

ومن بين هذه الدول التي لديها حدود مشتركة مع العراق، هناك وجود عسكري أمريكي في ثلاث دول منها، هي الكويت والمملكة العربية السعودية وتركيا، وقد ذكرنا آنفاً، حجم التسهيلات العسكرية الأمريكية ومواقعها في دولة الكويت. أما في المملكة العربية السعودية، فإنه في أعقاب الغزو العراقي للكويت في عام 1990،

تمركزت القوات الأمريكية في قاعدة الأمير سلطان، والظهران، ومنطقة خالد العسكرية، قبل أن تنسحب جميع القوات الأمريكية من السعودية في أبريل عام 2003، وتنتقل القيادة الرئيسة للقوات الأمريكية في المنطقة من قاعدة الأمير سلطان في الرياض في السعودية إلى قاعدة العديد في قطر (Van natta, 2003, Saudi Arabia Facilities, ND)

وفي تركيا، هناك قاعدة عسكرية أمريكية هي قاعدة Incirlik إنجلريك، وتقع هذه القاعدة في جنوب شرق تركيا، ويوجد فيها نحو 2500 عسكري، وتعتبر إنجرليك قاعدة عسكرية أمريكية تركية مشتركة، ترابط فيها طائرات أمريكية وبريطانية (حمزة، 2000). وعلى الرغم من أن تركيا وافقت على استخدام الولايات المتحدة لقاعدة إنجرليك في حربها على أفغانستان في عام 2001، كما قدمت معلومات استخباراتية مهمة، فإنه في المقابل لم تؤيد الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003؛ حيث خشيت تركيا من أن هذه الحرب سوف تؤدي إلى تدفق اللاجئين إلى أراضيها، إضافةً إلى تخوفها من أن يكون إقامة دولة كردية مستقلة في العراق إحدى نتائج هذه الحرب وإفرازاتها (إيلاجين، 2001)

ولم يوافق البرلمان التركي على طلب الحكومة التركية السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك في الحرب على العراق، حيث صوّت البرلمان بغالبيته على رفض هذا الطلب، ولم يكن الرأي العام التركي حينها مؤيداً لهذه الحرب (محلي، 2003؛ Otterman, 2003). وأشارت تقارير استطلاع الرأي في تركيا قبل الحرب إلى أن 86% من الأتراك كانوا يعارضون العمل العسكري على العراق، في حين رفض 83% منهم السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك التركية (محلي، 2002).

ومن جانبٍ آخر، فقد جاء موقف السعودية من الحرب الأمريكية على العراق على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل، الذي أعلن أنّ بلاده لن تسمح باستخدام قواعدها ومجالها الجوي في ضرب العراق، معرباً عن مخاوف السعودية من أن تؤدي هذه الحرب إلى احتلال أمريكي للعراق، ويقول الفيصل: إن "العراق ليس اليابان وصدام حسين ليس الإمبراطور هيرو هيتو ولا أدري إذا كان الجنرال الذي سيحكم العراق سيكون ماكارثر (السعودية تتضامن مع أمريكا ضد الإرهاب، 2002). ومن ثم فقد أصبح موقف الولايات المتحدة صعباً للغاية بعد رفض اثنين من

حلفائها في المنطقة – وهما تركيا والسعودية – التعاون معها في الحرب على العراق (Jones & Hermant, 2002)

لذلك فإن الكويت أصبحت هي الممر الضروري الذي تحتاجه القوات الأمريكية للعبور إلى العراق، وذلك بعد اعتراض السعودية وتركيا على هذه الحرب، وعدم ملاءمة الطريق الذي يربط بين الأردن والعراق عن طريق الأنبار؛ كونه يعتبر طريقاً طويلاً من حيث المسافة وغير آمن، في حين أن إيران وسوريا تعتبران دولتين غير صديقتين للولايات المتحدة (Pollack, 2007:7).

وبناءً عليه، فإنه يتضح أنّ موقع الكويت الجغرافي – باعتبار أنّ لديها حدوداً برية طويلة مع العراق، إضافة إلى وجود التسهيلات والقواعد العسكرية الأمريكية في الكويت – كان من بين الاعتبارات المهمة التي جعلت الكويت هي الدولة المرشحة لأن تكون نقطة انطلاق رئيسة للقوات الأمريكية في حربها على العراق. كما أن الدول الأخرى المجاورة للعراق ولا سيما السعودية وتركيا، رفضت التعاون مع الولايات المتحدة في هذه الحرب، وهو ما جعل من موقف الكويت حرجاً بصورة أكبر وزاد من صعوبة اتخاذها لقرار آخر غير السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها في هذه الحرب؛ لأن رفض الكويت، إلى جانب هذه الدول، تقديم الدعم للولايات المتحدة في هذه الحرب كان من الممكن أن يؤدي إلى فشل قيامها، وهو الأمر الذي لم تكن لتسمح به إدارة جورج دبليو بوش، التي اعتبرت الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام – كما ذكرنا سابقاً – جزءاً رئيساً من استراتيجيتها في المنطقة.

2 – العوامل الداخلية:

أ – طبيعة النظام السياسي الكويتي:

تنص المادة السادسة من الدستور الكويتي على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً" (الدستور الكويتي، 1962). وقد حدد الدستور طبيعة النظام السياسي الكويتي الذي يشكل نموذجاً يمزج بين النظامين البرلماني والرئاسي (الحميدة، 2010: 54).

وقام النظام السياسي الكويتي على أساس مبدأ الفصل المرن بين السلطات مع تعاونها، وحدد لذلك صلاحيات كل سلطة من السلطات العامة الموجودة في الدولة، فجعل هناك صلاحيات محددة لرئيس الدولة سمو الأمير الذي يتولى سلطاته عن

طريق وزرائه، ومن هذه الصلاحيات أنه القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، كما أنه يملك صلاحية إعلان الحرب الدفاعية، ويملك الحق في إبرام المعاهدات مع الأطراف الأجنبية، ولكن لا تكون هذه المعاهدات نافذة إلا بعد مصادقة مجلس الأمة عليها، كما يُعتبر الدور الدبلوماسي من أهم الأدوار التي يقوم بها رئيس الدولة؛ حيث يعتبر كبير الدبلوماسيين في الدولة، وهو الذي يمثل دولة الكويت بذاته في المؤتمرات الدولية وفي المفاوضات وتوقيع المعاهدات (أسيري، 2012: 47–48؛ مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، 2013).

والواقع أن مسؤولية تشكيل السياسة الخارجية وتنفيذها في النظام السياسي الكويتي، كما هي في معظم النظم السياسية، تكون من اختصاص السلطة التنفيذية التي يمثلها في النظام السياسي الكويتي رئيس الدولة سمو الأمير ومجلس الوزراء. ولكن هذا لا يعني أن عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية مركزة بشكل كامل في السلطة التنفيذية، بل إن هناك من الصلاحيات الممنوحة للسلطة التشريعية في النظام السياسي الكويتي التي تستطيع من خلالها التأثير في عملية صنع القرار الخارجي واتخاذه، وأهم سلطات مجلس الأمة في هذا الخصوص تتمثل في الدور الرقابي والاختصاص المالي، وكذلك سلطاته في المصادقة على المعاهدات الخارجية.

والغرض الأساسي من وراء تحديد طبيعة النظام السياسي الكويتي في هذا الجانب، من حيث كونه ديمقراطياً أو نظاماً فردياً، يتمثل في السعي إلى معرفة وتحديد تأثير المؤسسات السياسية الأخرى في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل المؤسسة التشريعية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام. ويعتبر تأثير هذه المؤسسات في عملية صنع القرار مؤشراً مهماً على قياس الديمقراطية في الدول؛ فهناك علاقة تفاعلية بين وجود هذه المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها في عملية صنع القرار، ومدى ديمقراطية النظم السياسية.

ويمكن القول إنه على الرغم من أنّ السلطة التنفيذية هي المسؤولة الرئيسة عن تشكيل سياسة الكويت الخارجية وتنفيذها، فإن هناك مؤسسات أخرى، أهمها السلطة التشريعية والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والرأي العام، تشارك وتؤثر في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية؛ مما يشير إلى

أن هذه العملية ليست مركزية في طرف واحد بل هي عملية مشتركة بين عدد من المؤسسات السياسية.

ب – الرأي العام المحلي والسلطة التشريعية:

لقد شكّل الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990 صدمة كبيرة للشعب الكويتي الذي عانى شتى صنوف المعاناة خلال فترة الاحتلال، وترك الغزو العراقي آثاراً نفسية واجتماعية عميقة على أفراد الشعب الكويتي. وفي دراسة سيكولوجية أُجريت على عينة من أفراد المجتمع الكويتي بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، تبيّن أن نسبة كبيرة من أفراد العينة كانت تعاني اضطرابات نفسية، فيما يعرف باضطرابات ما بعد الصدمة، مثل العنف ونوبات الغضب والميل للعزلة والخوف من المستقبل (القرشي، 1996: 58؛ المطيري والمهنا، 2000).

وقد أدى الغزو العراقي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة؛ حيث بلغ عدد الشهداء الكويتيين الذي قتلوا على يد قوات الاحتلال العراقية 420 شهيداً، فيما بلغ عدد الأسرى والمفقودين خلال الغزو 605 أسرى ومفقودين (إحصائية شهداء الكويت، 2011)، وقد شكلت قضية الأسرى والمفقودين هاجساً كبيراً لدى الكويتيين طوال الفترة التي أعقبت تحرير الكويت في عام 1991 حتى سقوط النظام في عام 2003، وهو ما أدى إلى كشف رفات معظم الأسرى والمفقودين في مقابر جماعية في العراق.

وفي هذا الصدد يقول فايز العنزي رئيس جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية: إنّ "أهالي الأسرى المفقودين الكويتيين كانوا يأملون أنّ التخلص من نظام صدام سوف يكشف عن مصير مفقوديهم وأسراهم خلال فترة الغزو العراقي"، ويضيف العنزي أن "اللجنة الوطنية للأسرى والمفقودين الحكومية، التي كانت برئاسة الشيخ سالم الصباح استدعت جمعية أهالي الأسرى والمفقودين الشعبية، وكثيراً من الجهات الرسمية الأخرى خلال فترة التحضير للحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، وكان الغرض من هذه الاجتماعات هو التحضير لاستقبال الأسرى الكويتيين في العراق بعد سقوط نظام صدام" (فايز العنزي، مقابلة شخصية، سبتمبر 14، 2013).

ومن هنا، فإنه يمكن تلمّس مدى توافق الرأي العام الكويتي مع هدف إسقاط نظام صدام في العراق. فمن جانب، كان هناك اعتقاد لدى أفراد الشعب الكويتي بأن

نظام صدام كان يحتجز مجموعة من الأسرى الكويتيين لديه، ومن ثم، فإن إسقاط هذا النظام يمكن أن يؤدي إلى معرفة مصير هؤلاء الأسرى والمفقودين الكويتيين.

ومن جانبٍ آخر، فقد كان بقاء نظام صدام في السلطة في العراق بعد تحرير دولة الكويت في عام 1991 يُمثّل هاجساً أمنياً وقلقاً كبيراً لدى الشعب الكويتي، الذي يسترجع هذه الذكرى بمشاعر الخوف والرعب، وقد استمرت هذه المخاوف لدى الكويتيين من إمكانية تكرار غزو بلادهم من جانب هذا النظام، على الرغم من وجود منطقة حظر الطيران في العراق واستمرار الحصار الاقتصادي المفروض عليه (Terrill, 2007: 41). وبالفعل فقد قام نظام صدام في أكتوبر من عام 1994 بحشد قواته على الحدود الكويتية العراقية مسترجعاً بذلك ذكريات الغزو المريرة في أذهان الكويتيين.

ومن هنا، فإنه يتضح أن استمرار نظام صدام في السلطة لم يكن يشكل هاجساً أمنياً لدى الحكومة في الكويت فحسب، بل كان وجوده يمثل مصدر قلق وخطر لكل أفراد الشعب الكويتي لتخوفهم من تكرار كارثة الغزو. ومن ثم فإنه كان يبدو من المنطقي توافق الرأي العام المحلي في الكويت مع سياسة الحكومة الرامية إلى مساعدة الولايات المتحدة ودعمها في حربها على العراق بغية إسقاط نظام صدام.

أما عن المعارضة الشعبية في الشارع العربي للحرب الأمريكية على العراق، فإنه كان من الواضح أنها لم تكن تعني الرأي العام الكويتي كثيراً في هذه المرحلة، حيث بدا واضحاً، خلال فترة ما بعد تحرير الكويت، عدم وجود الانسجام الكامل في المواقف بين الرأي العام الكويتي ونظيره في بقية الدول العربية تجاه مختلف القضايا الإقليمية. وهذا الأمر يرجع – بصورة كبيرة – إلى انعكاسات الغزو العراقي للكويت وتأثيراته على المنطقة العربية. فقد أحدثت صدمة الغزو العراقي للكويت شرخاً عميقاً في مفهوم القومية العربية، وأدت إلى تأثيرات سلبية كبيرة في المشاعر والروابط القومية بين الشعوب العربية، وقد كان الشعب الكويتي من أكثرها تأثراً بهذه الانعكاسات السلبية للغزو.

وفي دراسة ميدانية قام فيها سعد الدين إبراهيم في عام 1979 بقياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية، وجدت هذه الدراسة أن 73,3% من أفراد عينة الشعب الكويتي كانوا يرغبون في وجود اتحاد فيدرالي عربي، وأن 19,3

منهم كانوا يفضلون وجود وحدة اندماجية عربية كاملة، وجاءت الكويت في هذه الدراسة في المرتبة الثالثة بعد فلسطين والأردن من حيث تأكيدها الطابع القومي العربي (إبراهيم، 1979).

وفي المقابل، وفي دراسة ميدانية قام فيها إبراهيم كرم بعد تحرير الكويت في عام 1992 بقياس اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو الوحدة العربية والتعاون الخليجي، وجدت هذه الدراسة أن هناك زيادة ملحوظة في المشاعر السلبية نحو مفهوم الوحدة العربية بين أفراد العينة، في مقابل الرغبة في زيادة الارتباط والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي (كرم، 1992)، وهو الأمرالذي يشير إلى تحول واضح في اتجاهات الرأي العام الكويتي في مرحلة مابعد التحرير من التركيز على البعد القومي العربي بمفهومه الشامل، إلى الارتباط بالبعد الخليجي بنطاقه الضيق، وذلك نتيجة لانعكاسات الغزو العراقي وتأثيراته العميقة على الشعب الكويتي.

وبناءً عليه، وعلى الرغم من عدم وجود دراسات ميدانية قامت بقياس اتجاهات الرأي العام الكويتي نحو الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، فإنه يمكن القول، وفقاً للمعطيات السابقة، إن توجه الرأي العام الكويتي كان متوافقاً لدرجة كبيرة مع قرار حكومة دولة الكويت المتعلق بتأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق بهدف إسقاط نظام صدام.

ومن جانب آخر، فقد كان موقف مجلس الأمة منسجماً بشكل كبير مع قرار الحكومة المتعلق بدعم وتأييد الحرب الأمريكية على العراق، ولم تكن هناك اعتراضات بين مختلف التيارات السياسية في المجلس على هذا القرار؛ لأن جميع التيارات السياسية في الكويت كانت تعتقد بضرورة إزالة تهديد نظام صدام للكويت (حسن جوهر، مقابلة شخصية، 14 نوفمبر، 2013)

في حين يقول مبارك الدويلة عضو الحركة الدستورية الإسلامية: إن الحركة أيدت هدف إسقاط صدام وطالبت الحكومة بعدم التدخل في هذه الحرب تجنباً لانعكاساتها السلبية على الوضع الأمني في الكويت. ويشير الدويلة إلى أن الحكومة عرضت في جلسة سرية في مجلس الأمة استعداد الدولة وجاهزيتها لمواجهة تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، ولكن الحكومة لم تأخذ موافقة المجلس على قرار تقديم التسهيلات للقوات الأمريكية في هذه الحرب؛ لأن هذا الأمر يدخل ضمن

اختصاص السياسة الخارجية الذي يعتبر من صلاحيات الحكومة، ودور المجلس في هذا الشأن يعتبر ثانوياً، ويعتقد الدويلة بأن الحكومة لم يكن لديها خيار آخر غير الموافقة على تقديم الدعم للجانب الأمريكي (مبارك الدويلة، مقابلة شخصية، 15 نوفمبر، 2013).

كما قام مجلس الأمة بالموافقة على مشروع القانون المقدم من الحكومة بفتح اعتماد مالي إضافي بقيمة 500 مليون دينار كويتي لتلبية جميع الاحتياجات الأمنية الطارئة نتيجة للحرب الأمريكية على العراق (مضابط جلسات مجلس الأمة، 2003).

ج – الظروف الاقتصادية المحلية:

ركزت الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقي على إعادة إعمار ما دمّر خلال فترة الاحتلال، وبقي الهاجس الأمني من الخطر والتهديد الخارجي حاضراً في ذهنية صانع القرار في الكويت؛ وذلك لاستمرار بقاء نظام صدام في السلطة في بغداد؛ مما أدى إلى عدم التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية في مقابل وضع الملف الأمني أولوية في عملية صنع القرار في الكويت خلال مرحلة ما بعد التحرير.

وقد سعت دولة الكويت عقب تحريرها من الاحتلال العراقي إلى تركيز اهتمامها على تحرير اقتصادها الوطني وتنفيذ المشاريع التي عطّلت بسبب هذا الاحتلال، ولكن الكويت وجدت نفسها في وضع مالي صعب؛ وذلك لأنها اضطرت خلال فترة الاحتلال لإنفاق مبالغ مالية كبيرة من احتياطيها النقدي عبر صناديقها الاستثمارية حول العالم (ميلكوميان، 2011: 288).

وبلغت تكاليف حرب تحرير الكويت الأولية نحو 35,8 مليار دولار، دفعت الكويت منها 16 مليار دولار، كما بلغت تقديرات الخسائر الاقتصادية للكويت من جراء العدوان العراقي نحو 200 مليار دولار، أما خسائر القطاع النفطي الكويتي وحده فقد بلغت نحو 75 مليار دولار. فيما انخفضت محفظة الكويت الاستثمارية في الخارج من 100 مليار إلى 40 مليار دولار، واقترضت الكويت 5,5 مليارات دولار لتمويل مشاريع إعادة الإعمار بعد التحرير، كما سجلت موازنة الدولة لعام 1991–1992 عجزاً مالياً بلغ 18,3 مليار دولار (أسيري، 1993: 352–355؛ الفقير، 2000: 218–219).

وواجهت الكويت في مرحلة ما بعد تحريرها من الاحتلال العراقي صعوبة كبيرة في إنجاز المشاريع التنموية وتنشيط الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات

الأجنبية؛ وذلك لسبب رئيس يتعلق باستمرار التهديد الأمني الخارجي الذي تمثّل في بقاء نظام صدام في السلطة في العراق. كما أن قطع العلاقات الكويتية العراقية نتيجة للغزو العراقي قد أضرّ بالاقتصاد الكويتي؛ حيث كان حجم التبادل التجاري بين الكويت والعراق كبيراً خلال فترة ما قبل الغزو العراقي. ومن ثم فقد كان من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي تحسناً ملحوظاً بعد تغير النظام في العراق وعودة العلاقات الكويتية العراقية، وأن يكون السوق الكويتي – نظراً للقرب الجغرافي – هو المستفيد الكبير من هذه الظروف من ناحية القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في العراق والمشاركة في مشروعات إعادة الإعمار فيه (جاسم السعدون، مقابلة شخصية، 2 سبتمبر، 2013).

وقد توقع الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن سقوط نظام صدام سوف يفتح الباب أمام الشركات الخليجية، وفي مقدمتها الشركات الكويتية، للاستثمار في العراق في مرحلة ما بعد سقوط صدام، وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني الكويتي وعلى العلاقات الاقتصادية بين الكويت والعراق (المطيري؛ والديحاني؛ ودشتي، 2003). وقد استفادت شركات القطاع الخاص في الكويت، وخصوصاً تلك التي تعمل في قطاع النقل والتخزين، بشكل كبير خلال الحرب الأمريكية على العراق والفترة التي أعقبتها مباشرة؛ نظراً لأن العراق يعتبر الامتداد والبعد الجغرافي للكويت (علي الموسى، مقابلة شخصية، 5 نوفمبر، 2013).

ثالثاً – نتائج الدراسة وتوصياتها:

مما سبق فإنه يمكن القول إن تحليل هذه الظروف الخارجية والداخلية المتزامنة مع عملية اتخاذ الكويت لقرار دعم الحرب الأمريكية على العراق قد أعطى تصوراً أوضح ماهية وطبيعة العوامل المؤثرة في قرار الكويت تجاه هذه الحرب. ومن ثم فإنه يمكن التوصل من خلال هذه الدراسة إلى بعض النتائج الرئيسة، التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 – إن قرار الكويت دعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 كان مدفوعاً ومتأثراً بعوامل خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية، ومنها عوامل داخلية تتعلق بالظروف المحلية في الكويت، ولا يمكن لأي عامل منها أن يعطي، بشكلٍ مستقل،

تفسيراً متكاملاً لقرار الكويت تجاه هذه الحرب، ولكن هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثيرمشترك في اتخاذ الكويت لهذا القرار.

2 – إن سياسة الكويت الخارجية – كما هي – "سياسة ردود أفعال"، وإن العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية تؤدي دوراً كبيراً في تشكيلها، كما يقول أسيري (1993: 381)، إلا أن العوامل الداخلية كذلك تؤدي دوراً مؤثراً في اتخاذ القرارات فيها.

3 – على الرغم من الدور الرئيس للسلطة التنفيذية في تشكيل سياسة الكويت الخارجية وتنفيذها، فإنّ هناك دوراً مؤثراً لمؤسسات أخرى في عملية صنع القرار واتخاذه في السياسة الخارجية الكويتية، من أهمها المؤسسة التشريعية والرأي العام المحلي.

4 – إن نتائج الغزو العراقي للكويت 1990–1991 وإفرازاته – مازالت حاضرة في ذهنية كل من متخذ القرار والرأي العام في الكويت، وإنّ التجارب السابقة مع العراق – وخصوصاً تلك المتعلقة بالغزو العراقي – كان لها تأثير واضح في شكل وطبيعة الموقف الذي اتخذته الكويت تجاه الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003.

5 – في ظل النظام أحادي القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على النظام السياسي الدولي، لم يعد يتوافر لدولة صغيرة مثل الكويت درجة كبيرة من القدرة على المناورة السياسية في علاقتها مع هذه القوة المهيمنة على المنطقة والعالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنه يمكن إيجاز توصيات البحث الرئيسة على النحو الآتي:

1 – على متخذ القرار في سياسة الكويت الخارجية إدراك أنه من الممكن أن تظهر خلال المراحل القادمة بعض المواقف الخارجية، التي قد تكون مشابهة للموقف الذي واجه الكويت في الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، ولكن ربما مع أطراف إقليمية أخرى، ومن ثم فإنه من المهم تأكيد أنه على الرغم من أن الاعتماد على التجارب السابقة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل عملية اتخاذ القرار، فإنه – في المقابل – قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ والتحيز في اتخاذ القرارات (Mintz & DeRouen, 2010) لاختلاف الظروف والمعطيات والعوامل – سواء الداخلية أو الخارجية – وتغيرها من موقف إلى آخر. ومن ثم فإن على متخذ القرار

في سياسة الكويت الخارجية أن يقوم بتقييم كل موقف خارجي على حدة دون الاعتماد على التجارب السابقة لاختلاف العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار من موقف إلى آخر. ويجب تأكيد أنه على الرغم من أنّ قرار الكويت تقديم الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية في الحرب على العراق قد أدى لتحقيق المصلحة الوطنية للكويت، فإنه ليس من الضروري أن يحقق القرار نفسه المصلحة نفسها في موقف وسيناريو آخر مشابه، مع دولة أخرى غير العراق.

2 – على الرغم من توافق المصالح الأمريكية في المنطقة مع المصلحة الاستراتيجية للكويت خلال الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003، فإنه يجب تأكيد أن تكون المصلحة الاستراتيجية الوطنية هي المعيار الرئيس في اتخاذ القرارات المستقبلية في السياسة الخارجية الكويتية، دون النظر إلى الاعتبارات الأخرى أو مصالح الدول الكبرى في المنطقة.

3 – ضرورة دراسة العوامل الداخلية في الدول المجاورة بشكلٍ معمق؛ لكي يكون بالإمكان جمع المعلومات اللازمة لمتخذ القرار من أجل تقييم الموقف بالصورة المطلوبة، واتخاذ القرار العقلاني الذي يحقق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

4 – ضرورة وأهمية إنشاء مراكز دراسات في دولة الكويت، تكون متخصصة في الشؤون الإيرانية والعراقية، وكذلك بشؤون شبه الجزيرة العربية، باعتبار أنّ هذه المناطق هي التي تشكل الجوار المباشر لدولة الكويت.

5 – أهمية تأسيس مراكز متخصصة في دولة الكويت معنية بقياس استطلاعات الرأي العام المحلي والعربي والدولي؛ وذلك لأن توجهات الرأي العام المحلي والعالمي تعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في عملية اتخاذ القرار، وقد لاحظنا في هذه الدراسة نقص الدراسات الميدانية التي تهتم بقياس توجهات الرأي العام المحلي، التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد توجهات الرأي العام الكويتي وموقفه من الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003. ومن هنا، تتضح أهمية وجود مثل هذه الدراسات الميدانية من خلال قدرتها على مساعدة متخذ القرار في دولة الكويت في تكوين صورة واضحة عن توجهات الرأي العام المحلي تجاه المواقف التي تواجه سياسة الكويت الخارجية.

الخاتمة:

حاول هذا البحث تحليل قرار الكويت تأييد ودعم الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 من خلال تحديد أهم العوامل المؤثرة في هذا القرار، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وذلك في محاولة لتحليل عملية اتخاذ القرار في سياسة الكويت الخارجية. وقد توصل البحث إلى بعض النتائج الرئيسة، من أهمها أن قرار الكويت تجاه هذه الحرب لا يمكن تفسيره بالاعتماد على عامل واحد فقط، بقدر ما يتطلب تحليل هذا القرار النظر بصورة أعمق لجميع العوامل الداخلية والخارجية، التي أدت دوراً مؤثراً في اتخاذ الكويت لهذا القرار. وقد سعى هذا البحث في نهايته إلى وضع بعض التصورات والتوصيات التي يمكن لمتخذ القرار في سياسة الكويت الخارجية الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الخارجية المستقبلية في المراحل القادمة بشكل يحقق مصلحة الكويت وضمان أمنها.

المراجع :

إبراهيم كرم (1992). اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية في دولة الكويت نحو مفاهيم التعاون الخليجي، الوحدة العربية والتضامن الإسلامي بعد تحرير الكويت، **المجلة التربوية**. العدد 26، (شتاء 1993): 151–191.

إحصائية شهداء وأسرى الكويت. (د.ت). **جمعية أهالي الأسرى الشهداء والمفقودين**. استرجعت في تاريخ 13 أغسطس 2013 من www.kkamcm.org.

إسماعيل الشطي، (2001، 8 يناير)، هل تعود العلاقات الكويتية العراقية، **الشرق الأوسط، العدد 8077.**

إسماعيل مقلد (2004). **العلاقات السياسية الدولية**. النظرية والواقع، (ط4)، د.ن.

إسماعيل مقلد (1987). **نظريات السياسة الدولية. دراسة تحليلية مقارنة**، (ط2)، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

إيلاجين (30 ديسمبر، 2001). تركيا مرغمة على تأييد واشنطن في حربها ضد العراق، **السياسة**. 11887، 12.

بوب ودورد (2004). **خطة الهجوم**. (فاضل جتكر، مترجم)، (ط1)، مكتبة العبيكان.

ثامر الصباح (2007). ندوة الأمن الوطني الكويتي بمفهومه الشامل، ندوة أقيمت في كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

حسني محلي (2002، 31 ديسمبر). حزب العدالة يسعى لتقليص صلاحيات الرئيس. غول: أنقرة لم توافق على المطالب الأمريكية، **القبس**، 10612، ص 32.

حسني محلي (2003، 26 أبريل). أنقرة تستقبل وفداً إيرانياً برئاسة نائب خاتمي. أمريكا تقرر إغلاق إنجرليك وقواتها وسفنها غادرت تركيا، **القبس**، 10728، ص 25.

حسين الفقير (2000). **الاقتصاد الكويتي والأموال العربية. قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير. رؤية تخطيطية.** (ط4)، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

خليفة الحميدة (2010). **النظام الدستوري في الكويت.** (ط1)، الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

دستور دولة الكويت والمذكرة التفسيرية (1962). الأمانة العامة لمجلس الأمة.

زبغنيو بريجنسكي (2007). **رقعة الشطرنج الكبرى. الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية،** (أمل الشرقي، مترجم)، (ط2)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

سعد الدين إبراهيم (1979). **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة.** (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السعودية تتضامن مع أمريكا ضد الإرهاب لكنها لن تسمح باستخدام قواعدها وأجوائها لضرب العراق (4 نوفمبر، 2002)، **الشرق الأوسط،** العدد 8742.

عبدالجليل المرهون (2011). **السياسة الروسية تجاه الخليج العربي.** (ط1)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

عبدالرضا أسيري (1993). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة.** (ط2)، الكويت: دار الوطن.

عبدالرضا أسيري (2012). **النظام السياسي في الكويت.** مبادئ وممارسات، الكويت: دار الوطن.

عبدالفتاح القرشي (1996). **الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت،** مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، (ط1)، جامعة الكويت.

عليان حمزة (28 أكتوبر، 2000). جولة في جغرافية الحدث. "إنجرليك" قاعدة أم أزمة، **القبس،** الكويت 9829، ص 28.

فيصل أبوصليب (2012). **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج،** (ط1)، الكويت: دار الفلاح للنشر والتوزيع.

محمد السعيد إدريس (2003). الحرب الأمريكية على العراق: مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرات الماضي وسيناريوهات المستقبل، **السياسة الدولية،** ابريل 2003.

محمد السيد سليم (2002). **تأميم شركة قناة السويس. دراسة في عملية اتخاذ القرار.** دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

محمد السيد سليم (2008). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين.** دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

محمد السيد سليم (1 أكتوبر، 2010). الكويت وسياسة الاتجاه شرقاً.. ضرورات المصالح الاستراتيجية. **النهار،** الكويت، 1060.

محمد عبدالعاطي (2004). جهود رفع الحصار بين عجز الشعوب وتردد الحكومات، **الجزيرة،** مركز البحوث والدراسات.

مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت (2013). مجلس الأمة. استرجعت في تاريخ 25 مارس 2013 من www.kna.kw/clt/ru.

مضابط جلسات مجلس الأمة (2003). الفصل التشريعي التاسع. رقم الجلسة 1059/ب الجلسة الرابعة عشرة. المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق 18 مارس 2003، مجلس الأمة.

نايف المطيري، وماجد الديحاني، وإبراهيم دشتي. (2003). **العلاقات الكويتية العراقية: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، إشراف المستشار أد. رمزي سلامة، مجلس الأمة.

نايف المطيري، ومريم المهنا (2000). **الظواهر والسلوكيات المنحرفة في المجتمع الكويتي بعد الغزو العراقي لدولة الكويت**. مجلس الأمة.

وزير خارجية السودان: الكويت شطبت مصطلح دول الضد، ولم تمل شروطاً للتطبيع مع الخرطوم (1998، 27 مايو)، **البيان**، استرجعت في تاريخ 12 مارس 2013 من www.albayan.ae.

يفجيني بريماكوف (2004). **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، (عبدالله حسن، مترجم). (ط1)، الرياض: مكتبة العبيكان.

يلينا ميلكوميان (2011). **دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، (ماهر سلامة، مترجم). (ط1)، الكويت. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

Burnham, P., Gilland, K., Grant, W., & Layton-Henry, Z. (2004). *Research methods in Politics*. Palgrave Macmillan.

Bush, G. (2002). The President's state of the union address January 29, 2002.. retrieved 20 April 2013 from www.whitehouse.gov

Bush, G. (2001). President Bush's address to a joint session of Congress and the Nation. September 20, 2001. retrieved 20 April 2013 from *www.washingtonpost.com*

CIA World Fact Book, Iraq (ND). Retrieved Feb 13 from *www.ciaworldfactbook.us/asia/iraq*

Clark, R. A (2004). *Against all enemies*. Free press.

Gause, F. G (2010). *The international relations of the Persian Gulf*. Cambridge University Press.

Gause, F. G (2005). The international politics of the Gulf. In L. Fawcett, (Ed). *International relations of the Middle East*. Oxford University Press. Pp. 263-279.

Holsti, K. J (1995). *International politics. Seventh Edition.* Prentice- Hall, Inc. A Simon & Schuster Company.

Jones, T; Hermant, N (2002). Saudis refuse bases for US attack. Australian Broadcasting Corporation. Retrieved 20 March 2013 from www.abc.net.au/lateline.

Katzman, K (2005). *Kuwait post Saddam issues and US policy*. Congressional Research Service. The Library of Congress

Mintz, A; DeRouen, Jr (2010). *Understanding foreign policy decision making*. Cambridge University Press.

Otterman, S. (2003). Iraq: *US- Turkey relations. Council on foreign relations*. Retrieved Jan 12, 2013 from www.cfr.org

Persian Gulf Oil and Gas Exports Fact Sheet (2003). Retrieved Jan 24, 2013 from www.eia.doe.gov

Pollack, D (2007). *Kuwait: keystone of U.S. Gulf policy*. The Washington Institute for Near East Policy. November 2007

Saudi Arabia Facilities (ND). Retrieved March 5 from Wwww.globalsecurity.org/military/facilities/saudiarabia

Terril, A (2007). Kuwait National Security and the Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam. Strategic Studies Institute. Retrieved April 12, 2013 from www.strategicstudiesinstitute.army < http://www.strategicstudiesinstitute.army >

US Military Facilities in Kuwait (ND). Retrieved March 4 from www.globalsecurity.org/military/facilities/kuwait

Van Evera, S. (1997). *Guide to methods for students of political science*. Cornell University Press.

Van Natta J, D (2003). Lat American troops quit Saudi Arabia. *New York Times*. Retrieved March 14, 2013 from www.nytimes.com

You are either with us or against us (2001, 6 November). CNN. Retrieved 12 March 2013 from www.cnn.com

المقابلات الشخصية:

جاسم السعدون (2013). رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات الاقتصادية. الكويت. 2 سبتمبر 2013.

حسن جوهر (2013). عضو مجلس الأمة السابق. الكويت. 14 نوفمبر 2013.

عبدالعزيز الشارخ (2013). مدير معهد سعود الناصر الدبلوماسي في وزارة الخارجية. الكويت. 12 نوفمبر 2013.

علي الموسى (2013). رئيس مجلس إدارة البنك التجاري. الكويت. 5 نوفمبر 2013.

فايز العنزي (2013). رئيس جمعية أهالي الشهداء الأسرى والمفقودين الكويتية. الكويت. 14 سبتمبر 2013.

مبارك الدويلة (2013). عضو مجلس الأمة الأسبق. الكويت. 15 نوفمبر 2013.

قدم في: ديسمبر 2013
أجيز في: يناير 2014

Factors of Kuwait's Decision to Support the U.S. - Iraq War of 2003

Faisal M. Abu-Sulaib*

During the U.S. war against Iraq in 2003, Kuwait decided to support the American war effort by providing logistic facilities and approximately 60% of its national territory for use by U.S. troops. Kuwait also provided financial support to the American effort of overthrowing the regime of Saddam Hussein, though neighboring nations, such as Saudi Arabia and Turkey, opted to avoid involvement in the war. This study aims to investigate the process of decision-making in Kuwaiti foreign policy by analyzing Kuwait's decision to support the U.S. war against Iraq with a focus on internal and external factors.

Keywords: Kuwaiti foreign policy, Decision-making process, Internal factors of decision-making, External factors of decision-making, U.S. War against Iraq.

* Dept of Political Science, College of Social Scienes, Kuwait University, Kuwait.